مصطلح "الكلام" عند الحاج صالح
من منظور نظريته الخليلية الحديثة

د.محمد بن حجر
جامعة المدية/ الجزائر

1. تمهيد:

كنا ونحن صغار قد لُقِّنَا في الكُتَّاب شيئا من متن الآجرومية، من ذلك قول ابن آجروم:

" الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"،[1] ولم نكن آنذاك نعرف بدقة ووضوح معنى قوله (بالوضع) إلا قول الشراح بالوضع العربي، ولم نكن نعرف خطورة هذا التعريف، إلى أن كبرنا ودخلنا الجامعة وقرأنا شيئا من اللسانيات وبخاصة في كتب أستاذنا العلامة الحاج صالح رحمه الله تعالى.

ومن ذلك أنه بعد إشادته بأفكار دي سوسير، وبخاصة في لفت الانتباه إلى دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، وذكر انتقاد تشومسكي له في إهمال الجانب الإبداعي في اللغة، وبعد أن نوه بانتباه العرب لهذا الجانب، وأنهم صرحوا بأن الواضع وضع المركبات كما وضع المفردات قال:"ويا حبذا لو استطاع سوسور في وقته أن يطلع على هذا الكلام".[2]

ومصطلح الكلام من المصطلحات التي تشاركت في استعمالها عدة علوم (النحو والبلاغة والأصول والمنطق)، والتي تعددت تعاريفها وتنوعت، ولم يقع الاتفاق على تعريف واحد له، وللحاج صالح رحمه الله تعالى في معالجة هذا

---

1 متن الآجرومية، ابن آجروم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، ضمن مجموع أمهات المتون، دار الفكر، ط4، 1369هـ،1949م، ص288.

2. بحوث ودراسات في علوم اللسان.عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ص166- 167.هامش103.

المصطلح – في إطار النظرية الخليلية الحديثة – كلام كثير في عدة مقالات وفي كتابيه الأخيرين:(الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية) و(البنى النحوية العربية)، انتهى فيه إلى أن للكلام بنيتين، بنية لفظية أو نحوية أو عاملية، وبنية خطابية أو إعلامية، زيادة على ما استدركه على تعريف القدماء وتعقبهم به في قولهم:**"الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"**.

وهذا البحث هو محاولة لبيان معنى أن يكون للكلام بنيتان، وعلى أي أساس وجدتا، وما الذي استدركه الحاج صالح على تعريف القدماء وتعقبهم به وهو – بادي الرأي- التعريف الذي لاقى رواجا عند المتأخرين وكان الأستاذ نفسه قد نوه بصحته، وكيف اعتمد الأستاذ - في تأصيله ونقده واستدراكه وتعقبه - على كتاب سيبويه على الخصوص، إذ كان منه يستنبط وعليه يعول، ليس فقط في موضوع مصطلح الكلام، بل في كل ما قاله في نظريته الخليلية الحديثة.

2. التحليل:

لا شك أن الرواد من علماء الإسلام – نحاة وغيرهم - قد اعتنوا بمصطلح الكلام تأثيلا وتعريفا، ولا شك أنهم قد وصلوا في ذلك إلى حقائق قيمة جديرة بالإكبار، غير أن البحث في هذا المصطلح لم يصل إلى كلمة إجماع، ولم ينته إلى قول حاسم، فبقي النزاع والاختلاف فيه إلى يوم الناس هذا، وعليه فقد وجدت للكلام تعاريف كثيرة، ما منها إلا ما اعترض عليه، خصوصا بعد أن انتشر المنطق اليوناني في العالم العربي واستشرى أمره في علوم العربية والعلوم الشرعية، وصار العلماء يتكبدون مشقة الحد المنطقي لكل مصطلح في كل علم، ومعروف أن الحد المنطقي يقوم على التعريف بالجنس والفصل، بقصد الإحاطة بماهية المعرَّف، والماهيات باعتراف علماء المنطق أنفسهم لا يمكن الإحاطة بها، أو على الأقل يصعب الإحاطة بها أيما صعوبة.

ثم إنه لا بأس أن ننبه إلى أن من العلماء من لم يفرق بين الكلام والجملة، ومنهم من فرق بينهما، وغالب من فرق بينهما فعلى أساس أن من شرط الكلام الإفادة، وليس كذلك الجملة، أما سيبويه فإنه لم يستعمل مصطلح الجملة في كتابه كله، واقتصر على مصطلح الكلام فقط،"وإذا دقق – كما قال الأستاذ –قال:"الكلام المستغني"،[1] وهو: "الذي يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه، لأنه قد استقل لفظا ومعنى، وبذلك يشكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب، أي يستفاد بها".[2]

1.2. الكلام:-

قال ابن مالك في (التسهيل):"الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته"،[3]

وقال في شرحه:"وزاد بعض العلماء في حد الكلام:" من ناطق واحد".[4] وناقشه أبو حيان في هذا

التعريف وقال:"وقد حد أصحابنا الكلام بحدود:

قال أبو بكر بن طاهر: **"الكلام مفيدٌ مؤلفٌ من الكلم".**

وقال أبو إسحق بن ملكون:**"الكلام ما ألف من مفرد الكلم، وأفاد معنى من المعاني التي ألفت الكلم إليها".**[5]

وقال ابن هشام: "الكلام ما قام من مسند ومسند إليه واستقل بمعناه".

وحده الجزولي وتبعه ابن عصفور بأنه:**"اللفظ المركب المفيد بالوضع".**

1- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، 2007م. ص291.

2- المرجع نفسه.

3- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1387هـ، 1967م، (د. ط. د.د)، ص3.

4- شرح التسهيل، ابن مالك، تح: د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ، 1990م.1 /8 .

5- لكن في (شرح المقدمة الجزولية الكبير:1 /198) للشلوبين:»الكلام اسم ما استقل بالتأليف من مفرد الكلم ومركبها وأفاد من المعاني التي ألفت الكلم لها».

قال:"وهذا أجود ما حدوه به".[1]

ومن تحليل هذا التعريف الأخير الذي استجاده أبو حيان والحاج صالح يمكن لنا أن نلم بأهم القضايا اللسانية التي دارت حول موضوع الكلام، وكيف عالجها أستاذنا الكبير الحاج صالح رحمه الله تعالى في ضوء نظريته الخليلية الحديثة فنقول:

كل التعاريف السابقة - وغيرها مما لم نذكره - لم تفرق بين الكلام كبنية نحوية والكلام كبنية خطابية، فهي تعاريف تدمج بين الكلام من حيث هو لفظ له بنية عاملية والكلام من حيث هو معنى تام أي علم أو فائدة، ولذلك كثرت الاعتراضات عليها، والوحيد الذي نبه إلى وجوب التفرقة بين الحيثيتين هو أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح، ففي حديثه عن معاني الكلام الثلاثة بين أن الكلام يأتي بمعنى قريب مما تدل عليه لفظة لسان، أي أنه:**"مجموع ما يتكلم به قوم وطريقتهم في الكلام"**، - وهذا لا يهمنا في بحثنا هنا- ويأتي بمعنى:"الخطاب الحاصل بالفعل بين المتخاطبين"، وبمعنى الكلام المستغني عند سيبويه أو الجملة المفيدة كقول ابن جني:**"كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه"**.[2]

هذا وكثيرا ما نبه الأستاذ إلى خطورة الخلط بين الجانب اللفظي للكلام والجانب المعنوي، لما انجر عن ذلك من سوء فهم لظاهرة الكلام، وعليه فهو دائما يركز القول على أن الكلام له بنيتان، إحداهما لفظية أو نحوية، وذلك من منظور وضعي، هَمُّ النحوي فيها معرفة العامل والمعمول وما زاد عليهما من مخصصات، والأخرى معنوية خطابية من منظور استعمالي همه

1- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.1 38/J

2- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، عبد الرحمن الحاج صالح،.منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، ص 12 - 14.

فيها معرفة عناصر الخطاب وقرائنه والمتكلم وأحواله وغرضه من كلامه والمخاطب وأحواله أيضا.

قال الأستاذ عن نظرية الخليل وسيبويه تحت عنوان **(التمييز الصارم بين النظرة إلى الكلام كخطاب والنظرة إليه كبنية)**:" من أهم المبادئ التي بنيت عليها هذه النظرية نذكر تمييزهم الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة وهو الإعلام والمخاطبة من جهة، أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع، وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى، أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته، بقطع النظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية، إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى (انظر في ذلك الخصائص ودلائل الإعجاز)".[1] قال:"وقل من نبه بعد ابن جني إلى الضرر العظيم الذي يسببه التخليط بين هذين الجانبين من التحليل، فكل منهما يمتاز تحليله عن الآخر بمنهجية خاصة به ومبادئ وقوانين لا تمت إلى الجانب الآخر".[2]

وإذا كان الأستاذ قد اعتمد - في التعريف بالبنية الخطابية للكلام - على قول سيبويه في المسند والمسند إليه:"هما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا".[3]

فإنه فيما أرى اعتمد – في التعريف بالبنية النحوية - على قوله:"وأما قولهم(دَارِى خَلْفَ دَارِكَ فَرْسَخاً) فانتَصب لأنَّ(خَلْفَ) خبر للدار، وهو: **كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى**»[4]،فقوله في صفة الكلام (قد عمل بعضه في بعض واستغنى) هو البنية العاملية للكلام كخطاب، أو كما قال الحاج صالح عن البنية العاملية: «فهي كالهيكل العظمي للجملة»[5].

1- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية:1 /292

2- المرجع نفسه.

3- الكتاب:1 /23.

4- الكتاب:1 /417.

5- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية.1 /312.

2.2. اللفظ:

أما اللفظ فهو: «في أصل اللغة مصدر بمعنى الرمي، فهو بمعنى المفعول، فيتناول ما لم يكن صوتا وحرفا، وما هو حرف واحد أو أكثر، مهملا ومستعملا، صادرا من الفم أولا، لكن خص في عرف اللغة ثانيا بما هو صادر من الفم من الصوت المعتمد على المخارج، حرفا واحدا أو أكثر، مهملا أو مستعملا، فلا يقال لفظة الله.

وفي اصطلاح النحاة: ما من شأنه أن يصدر من الفم من الحروف، واحدا كان أو أكثر، أو تجري عليه أحكام اللفظ، كالعطف والإبدال، فيندرج فيه حينئذ كلمات الله تعالى، وكذا الضمائر التي يجب استتارها».[1]

وفي التركيز على ماهية اللفظ الصوتية يمكن أن نسوق تعريف ابن حزم للكلام فإنه بعدما عرف اللغة بأنها:«**ألفاظ يعبر بها عن المسميات وعن المعاني المراد إفهامها**»، [2]قال: «واللفظ هو كل ما حرك به اللسان، قال تعالى:{**مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ**}[ق:18]، وحدُّه على الحقيقة أنه: **هواء مندفع من الشفتين والأضراس والحنك والحلق والرئة على تأليف محدود**»، **ثم قال: «وهذا أيضا هو الكلام نفسه».**

وفيه أيضا يدخل تعريف التهانوي فإنه قال نقلا عن بعض الأصوليين: «الكلام ما انتظم من الحروف المسموعة المتواضع عليها الصادرة عن مختار واحد»،وحلل هذا التعريف قائلا: «و(الحروف) فصل عن الحرف الواحد، فإنه لا يسمى كلاما، و(المسموعة) فصل المكتوبة والمعقولة، و(المتواضع عليها) من المهمل، و(الصادرة... الخ) عن الصادر من أكثر من واحد».[3]

1- شرح الرسالة العضدية، أبو الليث السمرقندي،(وعليها حاشية الدسوقي والحفناوي)، المطبعة الأزهرية، مصر، 1347هـ،1929م. ص59-55.

2- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، تح :مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ،1997م.1 /39.

3- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي الفاروقي الحنفي التهانوي، تح: د.علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996م.2 /1371

ومنه قول أبي الحسين في (المعتمد): «**الكلام هو ما انتظم من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع على استعمالها في المعاني**»،[1] وأخرج بقوله (المتميزة) أصوات البهائم، وأخرج التفتازاني أصوات الطيور على الخصوص، ولكن التهانوي تعقبه بقوله: «لكن في إخراج أصوات الطيور بقيد (المتميزة) نظر، إذ أصوات الطيور غير داخلة في الحرف، لأن التمييز معتبر في ماهية الحروف على ما مر في محله».[2]

يشير بقوله (على ما مر في محله) إلى ما نقله عن ابن سينا في تعريف الحرف بأنه: «**كيفية تعرض للصوت بها يمتاز صوت عن صوت آخر مثله، في الحدة والثقل، تمييزا في المسموع**»،[3] وفي تحليل التهانوي لهذا التعريف قال: «والحق أن معنى التمييز في المسموع ليس أن يكون ما به التمييز مسموعا، بل أن يحصل به التمييز في نفس المسموع، بأن يختلف باختلافه ويتحد باتحاده».[4]

وقال الأستاذ الحاج صالح بعد ما نقل نصين من كلام الرماني وابن جني: «فمن هذا يتبين لنا أن الحرف هو أصغر مكون للكلام، وأن الكلمة التي هي مكون آخر للكلام يمكن أن تتكون من حرف واحد (على الأقل مثل المد في «خرجا»)...أما تحديد الحرف من حيث هو صوت فاتفق الجميع على أنه ناتج عن تقطيع الصوت الحنجري (أو النفَس) في جهات معينة من الجهاز الصوتي أي باعتراض عضو على هذا الصوت جزئيا أو كليا في زمان وجيز، فيكون له بذلك جرس خاص...».[5]

1- المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري المعتزلي، تح: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403 هـ 1 / 10

2- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.1 / 644.

3- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.1 /644

4- المرجع نفسه.

5- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، موفم، الجزائر، 2007م.2/177 - 178.

ثم قال: «أما الحكماء فإن لابن سينا تحديدا فنولوجيا محضا سبق به الفنولوجيين بقرون، يقول: «الحرف هيئة للصوت عارضة يتميزبها صوت عن صوت آخر في الحدة والثقل تميزا في المسموع (أسباب حدوث الحروف60)».[1]

وعلق في الهامش قائلا:«هذا التحديد يؤكد أن وظيفة الحروف في الخطاب هوالتمييزبين المعاني بتمايزبعضها عن بعض»، يشيربهذا إلى أن العرب سبقوا البنويين الوظيفيين إلى معرفة أن الحروف يتميزبعض عن بعض بالصفات الذاتية، إلا أن الوظيفيين يعتبرون هذا التمايزبنية ويعممونه على اللغة كلها بمختلف مستوياتها الصوتي والصرفي والنحوي، ولذا قال الأستاذ:» يدعي الوصفيون بأن بنية اللغة تنحصر في نظام خاص تنتظم فيه عناصر اللغة في كل واحد من مستوياتها بحسب تمايزكل عنصر من العناصر الأخرى، فهو إذن نظام تمايزي أوتقابلي محض، (Oppositional System)».[2]

وبعد أن نقل الأستاذ تعريف الفونيم عند ياكوبسون: **«مجموع أو حزمة من الصفات المميزة»**،**وتروبتسكوي: «وحدة وظيفية قبل كل شيء»**، وخلص إلى أن الوحدة الصوتية أوالحرف الصوتي (الفونيم): «ليست في ذاتها صوتا، إنما هي كيان مجرد»، وأن هذا: «ناتج عما أثبته سوسور من الفصل الصارم بين اللغة فيما يخص الأصوات مثلا كنظام وكصورة وبين الكلام كتأدية لهذا النظام في واقع الخطاب»، قال معلقا: «ومن البين أن هذا التصور ناتج عن تصور الفلاسفة ولاسيما أرسطوفي تقسيمهم لكل محسوس إلى مادة وصورة، فلا غرابة أن نجد عند الفلاسفة العرب تحديدات قد تفاجئ اللغوي الأروبي، لأنها سبقت تروباتسكوي بعشرة قرون، وذلك كتحديد ابن سينا للحرف، فهو عنده (هيئة عارضة للصوت يتميزبها عن صوت آخر في المسموع... (حدوث الحروف، طبعة دمشق،ص.60).

1- المرجع نفسه.

2- المرجع نفسه.2/33.

أما القراء فقد نجد عندهم أيضا هذا التمييز واضحا - وهم لا يدينون بشيء من ذلك للفلاسفة- والدليل على ذلك عدم استعمالهم في الأكثر للتقابل بين الصورة والمادة، جاء مثلا في (النشر) لابن الجزري ما يلي: «أما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام..فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة في أداء اللفظ لا تخرجه عن أن يكون لفظا واحدا»،(1 /62).وقال أيضا: «وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي دون الأدائي»،(1 /30)».[1]

3.2. المركب:

والمراد به المركب تركيبا إسناديا، كقول الزمخشري في (المفصل): «**الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى**»،[2]وقول ابن الحاجب في (الكافية):«**الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد**»،[3]وقول ابن مالك: «**الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مقصودا لذاته**»، وإلا فأنواع التركيب كثيرة، قال الجرجاني في (التعريفات): «المركب هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه، وهي خمسة:مركب إسنادي ك (قام زيد)، ومركب إضافي ك(غلام زيد)، ومركب عددي ك(خمسة عشر)، ومركب مزجي ك(بعلبك)، ومركب صوتي ك(سيبويه)».[4]

قال ابن مالك: «الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه»، ولكن قال أبو حيان: «ليس بحاصر لأنواع الإسناد»، ثم قال: «وقال بعض أصحابنا: الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة

1- المرجع نفسه.2 /243، هامش:9.

2- المفصل، الزمخشري، تح:د.علي أبو ملحم، داروكتبة الهلال، بيروت، لبنان،2003م.ص23

3- الكافية، ابن الحاجب، ضمن مجموع مهمات المتون، دار الفكر، ط4، 1369هـ، 1949م.ص381.

4- التعريفات، الجرجاني، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ، 1983م. ص210

أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة أو يكون أصله ذلك».[1] وهو قريب من قول الجرجاني إن الإسناد:»في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى، على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه».[2]

وقد انتقد الأستاذ الحاج صالح النحاة في تعبيرهم بالتركيب لتعريف الكلام، وبين أن سيبويه إنما كان يستعمل مصطلح الوضع أو البناء، قال:» ويعني سيبويه بوضع الكلام تأليفه، ولا يستعمل لهذا المدلول هووأصحابه إلا كلمة بناء ومشتقاته»،[3]قال:»ولفظ البناء عند قدامى النحاة – وهو أساسي عندهم – فيه معنى التأليف المقابل لمجرد الضم، وبذلك يكون أخص من التنظيم، لأنه صياغة، فكل بناء في استعمالهم نظام، وليس كل نظام عندهم بناء».[4]

وكفذلكة تاريخية لهذا المصطلح قال الأستاذ:»هذا وعلى الرغم من كثرة مجيء لفظة (الوضع) عند سيبويه بمعنى الانتظام والتأليف وكثرة مجيء لفظة (البناء) بجميع مشتقاتها لهذا المعنى فإنهما سيختفيان في العصور التي تلت، وستقوم مقام (البناء) لفظة (التركيب)».[5]

قال:»وبدأ ذلك في القرن الثالث، فقد استعمل الجاحظ كلا من الوضع والتركيب في جملة واحدة، قال:»فإذا وضع/على/غير هذا الوضع، وركب/ غير/هذا التركيب (الحيوان: 3 /347)».[6] ثم قال: «فيتضح من هذا التناظر أن كلمة (التركيب) صارت عنده تساوي (الوضع)، وحصل هذا التحول بعد وفاة سيبويه بقليل، ولم يأت ذكر التركيب على الإطلاق في كتابه (وكتب

1- التذييل والتكميل:1 /32.

2- التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ، 1983م. ص7.

3- البنى النحوية العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2016م.ص24.

4- المرجع نفسه.

5- المرجع نفسه.ص25.

6- المرجع نفسه.

معاصريه فيما نعلم)، وكان سيبويه يستعمل لفظة البناء بمعنى التركيب مع زيادة في المعنى، وقد تغلبت كلمة التركيب ومشتقاتها -كما قلنا- على لفظة البناء بعد سيبويه، حتى اختفت في كتب النحو عند أكثر المتأخرين، إلا في مادة التصريف».[1]

ومعنى زيادة البناء عند سيبويه على التركيب هو ما ينتج من حمل الاسم على الفعل أي بنائه عليه، كما في الجملة الفعلية (ضربت زيدا) من تبعية، و(زيدا) يقابله في الجملة الاسمية المبتدأ، الذي لا يحمل على شيء، وإنما يحمل عليه الخبر أي المبني عليه. قال الأستاذ: «فهذه التبعية في بناء الكلام هي المعنى الزائد على معنى التركيب الأصلي»،[2] وهذا طبعا بخلاف الفعل فإن علاقته بالفاعل هي: «اللزوم المطلق كأنه جزء منه واستحالة تقدمه عليه، فلا يمكن أن يكون مبنيا على الفاعل...أما معنى التركيب عند غيرهم من النحاة فلا يلزم منه هذه التبعية التي يقتضيها البناء النحوي القديم، وهذا يدل على ضياع مفهوم مهم وهو من المفاهيم الأساسية للنحو العربي الأصيل».[3]

4.2. المفيد:

قال ابن مالك في (شرح التسهيل): «صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، فمن ذلك قوله: (واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاما لا قولا) عنى بالكلام الجمل وبالقول المفردات».[4] ثم قال:«وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام، مفردا كان كـ(زيد)، أو مركبا دون إسناد كـ(عبدك) و(خير منك)، أو مركبا بإسناد مقصود

1- المرجع نفسه.ص26-25.

2- المرجع نفسه.ص26.

3- المرجع نفسه.ص27.

4- شرح التسهيل.1/5.

لغيره نحو (إن قمت)، أو مركبا بإسناد مقصود لا لغيره، لكنه مما لا يجهله أحد نحو (النار حارة)».[1]

فالمفيد على رأي ابن مالك هو ما يحمل معنى لا يعرفه السامع، وعليه فلا يكفي أن يكون الكلام له معنى، بل لا بد أن يكون معناه مما يجهله السامع، وهذا كان سيبويه يسميه علما لا فائدة، وأول من استعمل مصطلح الفائدة هو الأخفش، وبه جرى عرف النحاة بعده.

قال الأستاذ الحاج صالح: «فمعنى هذا الكلام أن الفائدة هي ما يستفيده المخاطب من علم لم يكن تحصل عليه إلا بهذا الكلام الذي سمعه، ولا بد أن يكون قد جهل هذا الذي بلغه بهذا الكلام، أما إذا احتوى على شيء كان علمه من قبل فلا تكون هناك فائدة، فالفائدة إذن كمية من المعلومات قد تكون إيجابية أو مساوية للصفر، فالخطاب يتحصل به المخاطب على علم أو لا يتحصل على شيء من ذلك، فيقال – عند النحاة- في الحالة الأولى بأنه «مفيد»، وفي الثانية أنه «غير مفيد».[2] فالكلام إذن له مضمونان اثنان:» مضمون دلالي ومضمون إعلامي، أو إفادي، وفقدان أحدهما لا يؤثر في المضمون الآخر أبدا، إلا في حالة المحال من الكلام، فلا يمكن أن يفيد».[3] قال الأستاذ:»فالإفادة (أو الإعلام) لا تتحقق إلا في الاستعمال، ولا خطاب إلا بإفادة، فهي الوظيفة الأساسية للكلام، فكل ما هو معنوي أو إفادي فهو وظيفي بهذا المعنى، والجانب الإعلامي يقابل الجانب الدلالي في التخاطب، أي كل ما يخص الدلالة على المعنى أو على المراد».[4] غير أن النحاة - بعد سيبويه –حصروا فائدة الكلام في أحد عنصري الجملة، الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الاسمية، فاعتبروا المسند معتمد الفائدة والمسند إليه معتمد البيان، إلا الرماني فإنه اعتبر الصفة والحال والمفعول الثاني من

1- المرجع نفسه.1 /7.

2- البنى النحوية العربية.ص70.

3- الخطاب والتخاطب.ص72.

4- المرجع نفسه.ص73

(حسب) وأخواتها معتمد الفائدة أو محط الفائدة أيضا، ولكنه لم يُتبع. فإذا قلت مثلا: (ضرب زيدٌ عمرًا يومَ الجمعةِ خلفَ المسجدِ ضربًا شديدًا تأديبًا له)، كان الفعل وحده محط الفائدة، وكان المعنى:»إسناد الضرب المقيد بهذه القيود إلى زيد»،[1] بينما عند سيبويه يمكن أن يكون محط الفائدة أي قيد من هذه القيود، لأن العبرة عنده بما يجهله المخاطب،» فقد يجهل المخاطب في الجملة...أن هذا الحادث حصل في هذا اليوم، أو في هذا المكان، أو يجهل أن عمرًا هو المضروب، فكل ما يذكر في الكلام يمكن أن يجهله المخاطب، وربما يكون له علم بوقوع حادث الضرب فقط ولم يكن له علم بشيء آخر».[2]

قال الأستاذ: «فهذا كله تركه النحاة وجمدوا صورة التخاطب، فاقتصروا فيها على حالة واحدة هي حالة استفادة المخاطب بما يأتي به الفعل أو خبر المبتدأ من علم، مع أنهما قد يخلوان من ذلك، وذلك على الرغم من أن ما يأتي به من المسند من علم قد يكون معلوما عند المخاطب».[3]

ومع ذلك فقد أشاد الأستاذ بعمل النحاة الرواد بقوله:»هذه نظرة النحاة العرب، فإنهم ميزوا بين المعنى والفائدة، فقد قالوا بأن لا بد لكل كلام غير محال من معنى يدل عليه، ولكنه لا ينبغي أن يفيد في الأصل، فقد يكون غير مفيد، أي غير حامل لفائدة = لخبر يجهله السامع، وذلك مثل «النار محرقة» (مثال مشهور في النحو العربي)، فإن قيل هذا لمن اختبر خاصية النار المحرقة، فإن هذا الكلام وإن كان ذا معنى إلا أنه لا يأتي بشيء جديد بالنسبة إلى المخاطب».[4]

قال:«ولهذا أهمية عظيمة جدا، لأنه الأساس الذي بنيت عليه نظرية الإفادة الحديثة **(Théorie de L'information)**».[5]

1- الخطاب والتخاطب.ص146.

2- الخطاب والتخاطب.ص146- 147

3- المرجع نفسه.ص147

4- بحوث ودراسات في علوم اللسان.ص101، هامش87.

5- المرجع نفسه

لكن لا بأس هنا من التنويه بما قاله أبو حيان في مناقشة ابن مالك حول هذا المثال المشهور (النار محرقة) بعد أن نازعه في اشتراط الإفادة في الكلام:»وكان بعض من عاصرناه يقول: العجب لهؤلاء النحاة، يجيئون لأصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام، كقولنا: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان، والكل أكثرمن الجزء، والواحد نصف الاثنين، ويلزمهم لما شرحوا المفيد بأنه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم أن الكلام إذا طرق سمع الإنسان فاستفاد منه شيئا، ثم طرقه ثانيا، وهو قد علم مضمونه أولا، أنه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية، لأنه لم يفده علم ما لم يكن يعلم، فيكون الشيء كلاما غيركلام، بحسب إفادته السامع، هذا خلف».[1]

وحقا فقد كنت أنا شخصيا أستشكل أن يكون مثل هذا الكلام لا فائدة فيه، ولعل حل المسألة هوفيما قاله علماء البلاغة ومنهم القزويني في (تلخيص المفتاح): «لا شك أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إما الحكم، أو كونه عالما به، ويسمى الأول فائدة الخبر، والثاني لازمها، وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل، لعدم جريه على موجب العلم».[2] فقول القائل (النار محرقة) لمن اختبر النار وعرف أنها محرقة قد يكون لمن يتعاطى أمرا خطيرا يعود عليه بالضرر وهو لا يعرف خطورته، كمن يتلبس بفتنة، فيقال له ذلك على وجه التحذير، كقولنا فلان يلعب بالنار.

ثم على رأي الأستاذ فإن الكلام وحده لا يفيد إلا بما يحتف به من القرائن، ولا شك أن قول القائل (النار محرقة) لا يكون إلا في سياق تدل عناصره على مراد المتكلم، وإلا لكان القول عبثا لا جدوى منه، وهو ما لا يتصور وقوعه من عاقل.

1- التذييل والتكميل:1 /34- 35.

2- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، تح: د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ،2003م.1 /112- 117.

5.2. بالوضع:

« الوضع اصطلاحا فيه مذهبان: الأول: أن المراد به الوضع العربي، وعرفوه بأنه جعل اللفظ دليلا على المعنى، وهذا تعريف لمطلق الوضع، لا بقيد كونه عربيا، الثاني: أن المراد به القصد، وهو أن يقصد المتكلم إفادة السامع».[1]

وبالقصد شرح الشلوبين تعريف الجزولي فقال: «أي بوضع المتكلم له للإفادة، واحترز به من الألفاظ التي قد تصدر عن النائم، ويمكن أن يستفاد منها فائدة، وإن لم تقع بوضع النائم له لذلك، كأن يقول النائم: كان كذا وكذا، فربما صادف ذلك أن يكون الأمر كما قال».[2]وفي تعريف ابن مالك السابق للكلام قوله فيه (مقصودا لذاته)، وشرحه بقوله: «واحترز بـ(مقصود) من حديث النائم، ومحاكاة بعض الطيور الكلام».[3] وذكر أبو حيان بأنه أخذه من ابن عصفور لأنه القائل:»معنى بالوضع بالقصد»، ونقل في الرد عليه عن شيخه ابن الضائع أن قول المتأخرين إن كلام الساهي والنائم والمجنون مفيد إلا أنه بغير الوضع لا ينبغي أن يقال، لأنه وإن وقع الأمر كالذي قالوه فإنما الدال على الفائدة هو حصولها لا إخبارهم.

قال أبو حيان: «وفهم من كلام الأستاذ أبي الحسن بن الضائع أنه لا يشترط في الإفادة قصد المتكلم إياها، وإنما يشترط فيها أن تكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب».[4]

أقول: وهذا هو الحق، وهو مذهب الجمهور من النحاة والأصوليين والبلاغيين، وعليه أقام الأستاذ الحاج صالح كتابه (الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية) وأفاض القول في معنى الوضع لغة واصطلاحا، وتتبع المصطلح وتاريخه، واستعرض أنواع الألفاظ الموضوعة

1- تشييد المباني لتوضيح ما حوته المقدمة الآجرومية من الحقائق والمعاني، الحافظ عبد الله الغماري، شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1426هـ، 2005م.ص18.

2- شرح المقدمة الجزولية الكبير:1/199.

3- شرح التسهيل.1/7

4- التذييل والتكميل:1/36

وفصل فيها القول، وناقش منكري الوضع في المركبات، وأعطى – وهو مما جادت به قريحته ولم يسبقه إليه أحد بذلك التوسع والوضوح والدقة- الحكمة من انبناء الأوضاع اللغوية على الإبهام وعدم التعيين.

وللحافظ عبد الله الغماري في شرحه على الآجرومية كلام جيد عن سبب الاختلاف في الوضع في المركبات يليق بنا سوقه كله لفائدته، فإنه قال: «ومنشأ الخلاف هنا هو الخلاف في دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية ؟ والأصح الذي عليه جمهور النحاة الأول، إلا أن الوضع قسمان: شخصي ونوعي: أما المفردات فوضعها شخصي، وهو أن يضع الواضع لكل ذات مخصوصة اسما يخصها، بحيث إذا أطلق ذلك الاسم انصرف لتلك الذات وميزها من أفراد جنسها، وقد اتفقوا على وضعيته. وأما المركبات فوضعها نوعي، وهذا النوعي عبارة عن الوضع للأمر الكلي، وهو أن يضع الواضع الفعل مع فاعله للدلالة على ثبوت الفعل لمن صدر منه أو قام به، فنحو (قام زيد) مثلا، وضعه الواضع لكل من صدر منه القيام، فتدخل تحته أفراد كثيرة،

كما هو شأن النوعي في الشمول».[1]

قال: «وهذا القسم هو المختلف فيه، لكن الراجح ما تقدم آنفا، وأما قول الأزهري بعد حكايته الخلاف في دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية؟: «والصحيح الثاني»، فباطل، وإلا لكان كل كلام سمع فهم، واللازم باطل، وقد تبعه السوداني على ذلك حيث قال بعد كلام ما نصه: «لأن الصحيح اختصاص الوضع بالمفردات، والكلام مركب»، وقد علمت بطلانه».[2] ثم قال: «ولعل القائل بالدلالة العقلية جعل الوضع شخصيا فقط، وبالضرورة إذا كان شخصيا كانت الدلالة عقلية، والصواب كما علمت أنه نوعي في المركبات، شخصي في المفردات».[3]

1- تشييد المباني.ص18

2- المرجع نفسه.

3- تشييد المباني.ص19

لكن ينبغي التنبيه إلى أن من شرط الوضع المعتبر في اللغة هو أن يكون مما وقع عليه اتفاق الناطقين بذلك اللسان، ويسمى هذا الاتفاق مواضعة، ولذلك لما عرَّف الرضيُّ الوضع قال: « والمقصود من قولهم وضع اللفظ: جعله أولا لمعنى من المعاني، مع القصد أن يصير متواطأ عليه بين قوم، فلا يقال إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول إنك واضعه، إذ ليس جعلا أولا، بلى، لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل إنك واضعه، كما إذا سميت بزيد رجلا، ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ عليها».[1]

وذكر الأستاذ ما وقع للمتأخرين من النحاة من تساؤل عما إذا كانت المركبات موضوعة أم لا ؟ وذكر من أولئك الرازي وابن مالك، وتعجب من ابن مالك كيف خلط «بين الفهم لمعنى الكلام وبين الانتظامات التركيبية التي يقتضيها النحو في لغة من اللغات»،[2] وكيف لم يتفطن: «إلى أن الموضوع من المركبات ليس هو ما يركبه المتكلم من التراكيب، فهو حر في اختيار ما يريد منها ليعبر عن مراده، فالإبداع يكمن لا في التراكيب، أي في الوضع، بل في« توخي معاني النحو» كما قال عبد القاهر الجرجاني، أي في اختيار المتكلم لما يعرفه من أنواع التراكيب، فالبلاغة أي الإبداع في الكلام هي من «وضع المتكلم»، وليست من الأوضاع اللغوية، بل ما وضع من المركبات هو هذه المركبات كأبنية وصيغ خاصة هو شيء، واستعمال المتكلم لها هو شيء آخر، وهذا لم يدركه ابن مالك على ما يبدو من كلامه».[3]

ثم إن الأستاذ -كما أشرنا سابقا - توسع في معنى انبناء الأوضاع على الإبهام وعدم التعيين، فعقد لذلك بابا في كتابه (الخطاب والتخاطب) تحت عنوان (الإبهام كصفة لازمة للأوضاع خاصية تنفرد بها اللغة عند النحاة)

1- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ، 1985م. 1/3.

2- المرجع نفسه.

3- الخطاب والتخاطب.ص29.

وبين كيف يمكن الجمع بين أن تكون أوضاع اللغة مبنية على الإبهام وعدم التعيين وبين أن تكون وسيلة بيان وتبليغ. وذلك قوله: «فجميع أوضاع اللغة هي بالضرورة مبهمة بهذا المعنى، ولكن على درجات في أصل وضعها، لسبب مهم جدا، وهي ضرورة صلاحها أن يُعبِّر بها المتكلم كيفما يشاء عن المعين وغير المعين عامة، والمعين وغير المعين من الجنس الواحد أو أكثر من جنس خاصة.

فلو دل كل لفظ في أصل وضعه وفي الكلام على معين في جميع الأحوال لتعذر التعبير عن أكثر المعاني المعروفة (والتي ليس يعرفها الناس وسوف تظهر على ممر الأيام) وهذه هي قدرة عظيمة منحها الله سبحانه وتعالى للآدميين».[1]

وفصل الأستاذ القول في إبهام العلم (العلم أو الاسم الخاص عند سيبويه)، والاسم المعرف بالألف واللام، واسم الجنس، والمضاف إلى العلم وما فيه الألف واللام، واسم الإشارة (الاسم المبهم عند سيبويه)، والمنادى، وظروف الزمان والمكان، والفعل وصيغة الفعل وحروف المعنى.

كل هذا تناوله الأستاذ بالشرح والتأصيل اعتمادا في غالب الأحيان على كتاب سيبويه، وكتب من فهم كتاب سيبويه من النحاة أمثال ابن جني والرضي، وهو ما لم يفعله أحد قبله.

وكان قد لخص كل ذلك عضد الدين الإيجي (756 هـ) في رسالته في علم الوضع فقال:

« اللفظ مدلوله إما كلي أو مشخص، والأول إما ذات وهو اسم جنس، أو حدث وهو المصدر، أو نسبة بينهما، وذلك إما أن تعتبر النسبة من طرف الذات وهو المشتق، أو من طرف الحدث وهو الفعل، والثاني، فالوضع إما مشخص أو كلي، فالأول العلم، والثاني مدلوله إما أن يكون معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير إليه وهو الحرف أولا، فالقرينة إن كانت في الخطاب

1- الخطاب والتخاطب.ص79.

فالضمير، وإن كانت في غيره فإما حسية وهو اسم الإشارة، أو عقلية وهو الموصول».[1]

وقد شرح رسالة العضد هذه جماعات من العلماء لعل أشهر شرح هو شرح المحقق أبي الليث السمرقندي وعليه حاشيتان لكل من الدسوقي والحفناوي،[2] وشرح شقيق الأمير عبد القادر محمد سعيد المسمى (إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع)،[3] ولكن هذان الشرحان وكل الشروح تغلب عليها طريقة المناطقة في المعالجة والمناقشة والتقسيم. «هذا – كما قال الأستاذ الحاج صالح – وتدخل في المواضعة اللغوية أيضا حدودها وضوابطها النحوية الصرفية، لأن أبنية الكلم والكلام هي أيضا موضوعة في ذاتها وإزاء معانيها الوضعية».[4] قال: «وتتصف بالإبهام أيضا أصول الكلم وأبنيتها وأبنية الكلام، وهي أوضاع لغوية، وإن كانت لا تظهر في الكلام إلا كصورة للكلم أو للكلام، إلا أن لكل واحد منها معاني في ذاتها، وهي مجردة».[5]

وفي كتب علم الوضع كشروح الرسالة العضدية تفصيل القول في ذلك بالأمثلة، كقول الدجوي وهو يتحدث عن الوضع النوعي في مقابل الوضع الشخصي: «فأما الوضع النوعي فهو يقابل هذا، وهو ألا يكون اللفظ الموضوع ملاحظا بخصوصه، بل يكون داخلا تحت قاعدة كلية، بحيث تكون الجزئيات الكثيرة المندرجة تحتها موضوعة كلها بوضع واحد في وقت واحد، بمقتضى تلك القاعدة الكلية، كما في وضع المشتقات».[6] قال: «فإن الواضع لم يضع

1- الرسالة الوضعية العضدية، عضد الدين الإيجي، ضمن:مجموع مهمات المتون، دار الفكر، ط4، 1369هـ، 1949م.ص738.

2- حاشية الدسوقي على شرح أبي الليث السمرقندي ومعها حاشية الحفناوي، المطبعة الأزهرية، مصر، 1347هـ، 1929م.

3- إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع، السيد محمد سعيد بن محي الدين الحسني الجزائري، طبع في مطبعة جريدة بيروت في بيروت.

4- الخطاب والتخاطب.ص28

5- المرجع نفسه.ص256.

6- خلاصة علم الوضع، يوسف الدجوي، مكتبة القاهرة.(د.ط، د.د، د.ت).ص4.

(ضاربا) بخصوصه و(آكلا) بخصوصه، و(قائما) بخصوصه، إلى غير ذلك، بحيث يكون منه أوضاع كثيرة، بعدد أسماء الفاعلين مثلا. بل وضع تلك الجزئيات كلها بوضع واحد فقال: وضعت كل ما كان على زنة (فاعل) للدلالة على ذات وحدث منسوب إليها، قائم بها، أو صادر عنها، ووضعت كل ما كان على زنة (مفعول) للدلالة على ذات وحدث واقع عليها، إلى آخر المشتقات».[1] ثم قال هذا ويدخل في الوضع النوعي وضع المشتقات كلها...ووضع المجازات، والكنايات، والمركبات، إذ لا حاجة لتعدد الوضع فيها بتعدد جزئياتها، فإنها لا تختلف من تلك الحيثية....».[2] إلى أن قال: «ويقول الواضع في المركبات على ذلك النحو: وضعت كل فعل وفاعل ليدل على ثبوت الفعل للفاعل على وجه قيامه به أو صدوره عنه، وكل مبتدأ وخبر ليدل على ثبوت الخبر للمبتدأ كذلك، وكل فعل غُيِّرَ إلى صيغة المبني للمجهول مع مرفوعه ليدل على إسناده إليه على وجه الوقوع منه».[3] قال: «وإن شئت اعتبرته وضعا واحدا بحيث يقول: وضعت كل مركب إسنادي ليدل على ثبوت المسند للمسند إليه».[4]

هذا وإن الذي يجب أن يؤخذ بالحسبان أن علماء العربية وغيرهم من علماء البلاغة والأصول والكلام كانوا جميعا على وعي بفكرة وضع المركبات، وقل فيهم من أنكرها، وهو الشيء الذي جعل الحاج صالح رحمه الله تعالى يقول: «لم يلتفت سوسور ولا البنويون الذين جاؤوا بعده إلى هذا المظهر الهام، والذي منعهم من ذلك اعتقادهم بأن كل ما خرج عن بنية الألفاظ المفردة ونظامها فهو راجع إلى المفرد، فالجملة مثلا بما أنها تركيب لوحدات اللغة يقوم به الفرد فليست عنده «لسانية»، أي وضعية بل «كلامية» (أي من جنس الأفعال الفردية، ولم يكن متأكدا من ذلك)، ولذلك قال سوسور

1- المرجع نفسه.
2- المرجع نفسه.ص6
3- المرجع نفسه.
4- المرجع نفسه.

بأن اللغة تنحصر كلها في اصطلاح التخاطب، فهي بذلك أثر يسجله الأفراد في ذاكرتهم بكيفية سلبية».[1]

قال الأستاذ: «وهذه عثرته حسب ما يزعم تشومسكي، ونحن نوافقه على هذا».[2] ثم قال: «وقد تنبه إلى ذلك لغويونا قديما، وأجروا عليه أبحاثهم، ولما صار المتأخرون لا يدرك أكثرهم فحوى كلامهم، اختلفوا في: «هل وضع الواضع المفردات والمركبات الإسنادية أو المفردات خاصة دون المركبات ؟».[3] قال: «والذين اهتدوا إلى وجه الصواب منهم هم النحوي المغربي أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (توفي في 606 أو 607 هـ، وقل من يعرف فضله،[4] فإنه ممن أدرك جيدا مقاصد المتقدمين، ولا نظن أنه كان يدين في ذلك كله لما سمعه من شيخه ابن بري.

وهو صاحب القول الذي استهل به ابن آجروم مقدمته: «**الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع**»، وكثيرا ما يردده معاصرونا دون أن يشعروا بأهميته بالنسبة للبحوث الحديثة، وتلميذه ابن معطي النحوي الجزائري...[5] ثم ابن الحاجب **(570 - 646هـ)**، ثم أبو حيان الأندلسي.

ثم قال: «ونقل الزركشي ملخص أقوالهم، قال: «...والحق أن العرب (المتكلمين السليقيين) إنما وضعت أنواع المركبات، أما جزئيات الأنواع فلا، فوضعت باب الفاعل لإسناد كل فعل إلى من صدر منه، أما الفاعل المخصوص فلا...».[6]

1- بحوث ودراسات في علوم اللسان،.ص166.هامش103.

2- المرجع نفسه.

3- المرجع نفسه.

4- وقد طبع الكتاب بعنوان:شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تح: د.تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1413هـ، 1993م.

5- وذلك في كتاب:الفصول الخمسون، لابن معطي، تح: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي وشركاه، ص149.

6- المرجع نفسه.

قال الأستاذ: «ويا حبذا لو استطاع سوسور في وقته أن يطلع على هذا الكلام».[1]

3 . وأخيرا: فإن من أهم ما استدركه أ.د.الحاج صالح على تعريف الكلام للجزولي رغم استحسانه له، هو ما من أجله ألف كتابه (الخطاب والتخاطب) أعني أن اللغة وضع، لكنه لا يظهر إلا في الاستعمال، أي أن أوضاع اللغة المبنية على الإبهام وعدم التعيين، إنما يتم ضبط مدلولاتها على وجه التعيين في الاستعمال. والذي يضبط مدلولات الأوضاع اللغوية على وجه التعيين في الاستعمال هو القرائن التي تكون مع الكلام، إذ لا يخلو الكلام في واقع الاستعمال من قرائن، وهي تلك التي يعنى علم التخاطب بدراستها. قال الأستاذ: «ثم إن الكلام بدون قرائن هو شيء توهمه العلماء، ونظروا فيه قديما وحديثا، وقد صار عند المتأخرين من النحاة هو أهم شيء في ظواهر الكلام، بل الجانب الوحيد الذي يلتفتون إليه».[2] وعلل الأستاذ دراسة النحاة للكلام بمعزل عن محيطه الذي يستعمل فيه فقال: «وهذا يفسره اختفاء اللغة الفصيحة من التخاطب العفوي، وبالتالي تعذرت المشاهدة المباشرة لظواهر التخاطب بالعربية الفصيحة، كما كان الحال في زمان البحوث الميدانية وتدوين اللغة في العصور الأولى».[3]

وقد أفصح ابن جني في (الخصائص) أيما إفصاح عن دور المشاهدة، وكيف بها تتحدد المعاني ويعرف السامع أغراض المتكلم وقصوده، وأن مما تميزبه العلماء القدامى مشاهدة أحوال العرب في خطاباتها، وذلك قوله: «ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها».[4]

1- بحوث ودراسات في علوم اللسان.ص166- 167.هامش103.

2- الخطاب والتخاطب.ص63.

3- المرجع نفسه.

4- الخصائص، ابن جني، تح:.1/246.

بل بلغ الأمر بابن جني أن يقول في هذا الموضوع: «وبعد فالحمالون والحماميون والساسة (أي ساسة الدواب، القائمين عليها والخادمين لها)[1] والوقادون ومن يليهم ويعتد منهم يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر به عنه ولم يحضره ينشده».[2] وواصل الأستاذ كلامه السابق قائلا: «فاقتصر المتأخرون في النحو العربي على تحديدهم المشهور للكلام (الصحيح إلا أنه ناقص) وهو قولهم: **«الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع»**، (شرح المقدمة للشلوبين ص1، وبداية نص الآجرومية)».[3] فكأن الأستاذ يريد أن يقول: كي يكون هذا التعريف جامعا مانعا ينبغي أن نقول: **« الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع والقرائن»**، لأنه قال بعد ذلك مباشرة: «فكما أن الوضع لا يكفي أبدا لحصول الإفادة بالفعل، فكذلك الكلام المقطوع عما هو بيئته الطبيعية، وهي القرائن، ولا يمكن أن يفهم الغرض منه».[4]

1- من تعليق المحقق.
2- المرجع نفسه.
3- المرجع نفسه.
4- المرجع نفسه.

4. الخاتمة:

وخلاصة الكلام أن أ.د.الحاج صالح -كما عودنا في سائر بحوثه – لا يكتفي في قراءة التراث اللساني لعلماء العربية بالإشادة بكل ما هو أصيل، بل يعمل جاهدا على تبيين وجه الأصالة في الأصيل، والمقابلة بينه وبين أحدث ما وصل إليه البحث اللساني الغربي، ويعمل في نفس الوقت على تبيين وجوه القصور والنقص فيما وقع فيه ذلك، قصد تقويمه وبيان وجه إصلاحه.

ومن ذلك ما عالجناه في بحثنا هذا من قول الجزولي: «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع»، فقد تناول الأستاذ في بحوثه كل عنصر من عناصر هذا التعريف بالإشادة مرة وبالنقد أخرى، مساهمة منه في إثراء البحث اللساني العربي في ضوء النظرية الخليلية الحديثة التي وضعها وأسس هولها بجهوده الخاصة، وجهود بعض تلاميذه النجباء المخلصين.

المصادر والمراجع:

1 - الأستراباذي (رضي الدين)، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ،1985م.

2 - الإيجي (عضد الدين)، الرسالة الوضعية، ضمن:مجموع مهمات المتون، دار الفكر، ط4، 1369هـ، 1949م.

3 - ابن آجروم (محمد بن محمد بن داود الصنهاجي)، متن الآجرومية، ضمن مجموع أمهات المتون، دار الفكر، ط4، 1369هـ،1949م.

4 - ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الرويني)، الكافية، ضمن مجموع أمهات المتون، دار الفكر، ط4، 1369هـ،1949م.

5 - ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد)، الإحكام في أصول الأحكام، تح:مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ط1، 1417هـ،1997م.

-6 ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الطائي)

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح:محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ،1967م.(د.ط ، د.د).

- شرح تسهيل الفوائد، تح: د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ، 1990م.

7 - ابن معطي (أبو الحسين يحي بن عبد النور)،الفصول الخمسون، تح:محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

8 - أبو حيان (جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الأندلسي)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

9 - التهانوي (محمد بن علي الفاروقي)، كشاف اصطلاحات العلوم والفنون،تح:د.علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1996م.

10 - الحاج صالح (عبد الرحمن)

- بحوث ودراسات في علوم اللسان، موفم، الجزائر، 2007م.

- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، جزآن، موفم، الجزائر، 2007م.

- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع، موفم.(د.ت).

- البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2016م.

11 - الجزائري (محمد سعيد)، إتقان الصنع شرح رسالة الوضع، طبع في مطبعة جريدة بيروت، في بيروت.

12 - الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز)، المقدمة الجزولية في النحو، تح:د.شعبان عبد الوهاب محمد.(دون معلومات عن الدار أو الطبعة أو التاريخ)

13 - الدجوي (يوسف)،خلاصة علم الوضع، يوسف الدجوي، مكتبة القاهرة.(دون معلومات أيضا)

14 - الدسوقي (محمد المالكي)، حاشية على شرح أبي الليث السمرقندي ومعها حاشية الحفناوي، المطبعة الأزهرية، مصر، 1347هـ، 1929م.

15 - السبكي (بهاء الدين)،عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ،2003م.

16 - السمرقندي (أبو الليث)، شرح الرسالة العضدية، (وعليها حاشية الدسوقي والحفناوي)، المطبعة الأزهرية، مصر، 1347هـ، 1929م.

17 - سيبويه (عمرو بن قنبر)، الكتاب، تح:عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط3، 1403هـ، 1983م.

18 - الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح:د.تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1413هـ،1993م.

19 - الزمخشري (جار الله)، المفصل،تح:د.علي أبو ملحم، دار وكتبة الهلال، بيروت، لبنان،2003م.

20 - الغماري (عبد الله)، تشييد المباني لتوضيح ما حوته المقدمة الآجرومية من الحقائق والمعاني، الحافظ عبد الله الغماري، شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1426هـ،2005م.